٢٠٠٨

المجتمع المدني المعاصر في العراق: لإشكاليات بنيوية و خيارات تمكينية

أ. د. عدنان ياسين مصطفى

أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد

البريد الإلكتروني: yasinadn@yahoo.com

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

أوراق منتدى البدائل العربي- مجتمع مدني- المنطقة العربية- دراسة

يحظى الحديث عن المجتمع المدني في العراق بأهمية خاصة، بعد أن شهد العراق خلال العقود الثلاث الأخيرة أحداثاً مهمة تركت آثاراً بنيوية كبيرة على التنمية البشرية فيه. فالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة والشائكة التي اتسم بها الوضع المجتمعي في العراق، سواء من جراء العقوبات الاقتصادية التي سادت قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣، أو الاختلالات البنيوية التي يعاني منها المجتمع العراقي بعد سلسلة حروب، أدت إلي تراجع مكونات التنمية. و في هذا الصدد، تتناول الورقة موضوع المجتمع المدني المعاصر سوف و الذي سوف يركز على أربعة فقرات أساسية هي:

١- مقاربات نظرية من وجهة نظر سوسيولوجية

٢- الإشكاليات البنيوية التي تواجه المجتمع المدني في العراق.

٣- واقع المجتمع المدني في العراق

٤ - الأدوار التقليدية والحداثية: نحو تنمية تمكينية

Supported by:

Westminster Foundation for Democracy

Arab Forum for Alternatives (AFA)
منتدى البدائل العربي للدراسات
١/١/٢٠٠٨

المقدمة:

يحظى الحديث عن المجتمع المدني في العراق بأهمية خاصة، بعد أن شهد العراق خلال العقود الثلاث الأخيرة أحداثاً مهمة تركت آثاراً بنيوية كبيرة على التنمية البشرية فيه. فالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة والشائكة التي اتسم بها الوضع المجتمعي في العراق، سواء من جراء العقوبات الاقتصادية التي سادت قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣، أو الاختلالات البنيوية التي يعاني منها المجتمع العراقي بعد سلسلة حروب، أدت مجتمعةً إلى تراجع في مكونات التنمية البشرية، وربما ساعدت هذه الاختلالات والمشكلات في تزايد العنف والفساد وانعدام الشفافية؛ وأصبحت الظواهر الأخيرة ذات تأثيرات متبادلة، لا شك إن تجاهلها أو عدم معالجتها يعدّ أمراً محفوفا بالمخأطر، وتصبح الاستراتيجيات الإنمائية وبرامج الإصلاح والتمكين عديمة الفاعلية .

لقد تميّز تاريخ العراق في العقدين الأخيرين، من منظور التنمية البشرية، بالتراجع الهائل الذي تعرّضت له مؤشرات التنمية البشرية في جميع الميادين، وضياع نتاج سنوات من العمل بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية، وانتهى الوضع به إلى الاحتلال، وإلى عملية تغيير جذري للنظام السياسي والاقتصادي في ٢٠٠٣/٤/٩. وشكل ذلك انعطافة في مجرى تاريخ العراق، بسبب ما حملته من تغيرات واسعة، لم تتوفر الأرضية المناسبة لاستيعابها. وقد داهمت التحديات البنى المؤسسية فبددت إمكانات الشخصية وأحدثت تصدعا عنيفا في بنائها ووظائفها وفي أدوارها. وبذلك أوجدت حالة عجز بنيوي، وتوالد متواصل للمشكلات وافتقار للإرادة الاجتماعية، ولأدوات تمكينه من التعامل مع المشكلات.

ولعل أخطر ما يواجهه المجتمع العراقي من تحديات على الصعيد الاستراتيجي في الوقت الحالي، هي محأولات التجزئة الجغرافية (التشظي والتقسيم إلى أقاليم)، وتفتيت النسيج الاجتماعي العراقي-البشري والثقافي والحضاري. إن عمل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في العراق اليوم محفوف بالمخأطر، ويتم في فضاء يتسم بالتعقيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعمل هي الأخرى، في المقابل، على تكييف الفضاء ليتجأوب مع مسؤولياتها المجتمعية ويخدم أهدافها. وفي ظل عدم الاستقرار المترتب على مثل هذه الحالة والتي تواجه المجتمع العراقي، تبرز قضأيا مهمة: آلية التعامل مع عملية تحديث المجتمع، ودور مؤسسات المجتمع المدني في هذا السياق، ومشكلاتها مع المناخ العام، فضلاً عما تواجهه هذه المنظمات من مشكلات على الصعيد البنيوي والسلوكي.

إن تنأولنا لموضوع المجتمع المدني المعاصر سوف يركز على أربعة فقرات أساسية هي:

١: مقاربات نظرية من وجهة نظر سوسيولوجية

٢: الإشكاليات البنيوية التي تواجه المجتمع المدني في العراق .

٣: واقع المجتمع المدني في العراق

٤: الأدوار التقليدية والحداثية: نحو تنمية تمكينية

أولا: مقاربات نظرية:

لئن كان هناك جدل في الفضاء السوسيولوجي بخصوص بناء المجتمع ووظائفه وحركته، ينظر من خلالها أصحاب الاتجاه الأول إلى المجتمع بصفته مصدراً لتشكيل الفرد وقولبته كيفما شاء ضمن أطره الثقافية، فإن أصحاب الاتجاه الثاني يعتبرون الفرد هو ركيزة الحياة الاجتماعية، حيث يُشكل المجتمع بإرادته الواعية، وهذا الاتجاه يبدأ بالأفراد ويرى المجتمع نتاجاً لأفعالهم.

ومهما يكن من أمر، فإن المجتمعات الإنسانية تتسم بخاصيتين رئيسيتين:

الخصيصة الأولى: من خصائص المجتمعات أنها علائقية فهي تتكون من علاقات دائمة بين الفاعلين بعضهم ببعض، وبينهم وبين الأشياء المادية التي تدخل في تكوين بيئتهم الاجتماعية أيضاً. وهي علاقات تدوم أكثر من أي من الفاعلين الذين يقيمونها، وهذه العلاقات تستقر عند مستوى معين، بغض النظر عن الأشخاص المعنيين الذين يحتلون تلك المراكز.

الخصيصة الثانية: من خصائص المجتمعات هي أن لها ما يدعوه عالم الاجتماع "باسكر" عمقاً أنطولوجياً، ففيها مستويات من الوجود تحت ما يظهر على السطح أبعد مما يبدو للعيان، وهذه المستويات التحتية ذات أهمية خاصة، لأنها تستطيع أن تفسر ما هو بادٍ لنا[١].

وفي حال المجتمع، هناك تصور بنيوي أساسه إن الفعل الإنساني لا يخلق المجتمع، لكن هذا الفعل إما أنه يغير المجتمع أو يحافظ على بقائه بطريقة معينة، وهذا ما نعنيه حينما نقول أن المجتمع والفرد لا يستقل أحدهما عن الآخر. فالمجتمعات لا تسيّر الفاعلين غير أنها تستمر في الوجود وتتغير فقط عبر فعل هؤلاء الأفراد الفاعلين. ذلك أن الفعل الإنساني هو فعل تحويلي Transformative حيث تعد المجتمعات المادة الخام، والطاقات البشرية تفعل فعلها في هذه المادة فتخرج المجتمعات من الطرف الآخر.

وما دام العالم الاجتماعي يتكون من شكلين مختلفين من أشكال الموجودات، المجتمعات والفاعلين، فإن الواحد منهما نسخة أخذت صفة الثبات عن الآخر.

[١] أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم الفكر، العدد١٩٩٩،٢٤٤، ص٤٣.

وإذا كان تراث علم الاجتماع في العقود الأخيرة يأخذنا إلى التركيز الواضح لإجراء دراسات إمبريقية أو واقعية حول بناءات القوة، فإننا نجد صدق ما ذهب إليه "أمرس هأولي A.Hawley" في معالجته للواقع الاجتماعي، حيث يؤكد أن القوة تتخلل الحياة الاجتماعية، وأن أي علاقة اجتماعية هي علاقة قوة وأي تنظيم أو نسق اجتماعي هو نسق للقوة، وأن الحياة الاجتماعية في جوهرها مجموعة من معادلات القوة Equation of Power[٢].

ننطلق من هذه المقاربات النظرية للتوقف وتحليل أهم سمات وخصائص المجتمع العراقي، الذي يضعه علماء الاجتماع ضمن المجتمعات الثابتة الأصيلة (Genuine society)[(*)]، التي تنفرد بمجموعة من السمات يأتي في مقدمتها إن جغرافيتها وإنسانها وتاريخها لها زمن ولادة متماثل، يكون فيه العامل الجغرافي (الوسط الطبيعي) أسبق من نسيج إحداثها (العامل التاريخي)، وهي بذلك تحقق التناغم (Harmony) بين الوسط الطبيعي (الجغرافي) والإنسان والزمن المبرمج (التاريخ). هذه الرابطة العضوية بين الجغرافيا والإنسان والتاريخ تقوض فكرة تفكيك أو تجزئة هذا النمط من المجتمعات، لأن أي جزء في هذه المجتمعات الأصلية يمكن أن يعيد بناء الكل ممثلاً بالجسم الاجتماعي.

وما دام تاريخ أية جماعة بشرية هو تعبير عن فعل الأنا الجمعي في سياقات ثقافية ذات سمات تراكمية، تورث اجتماعياً فتحدد ملامح هوية تلك الجماعة، نجد أن المجتمع الثابت يحقق قدراً معيناً من التطابق بين أنا الفرد وأنا المجتمع، مما يشكل وضعاً ديمغرافياً (سكانياً) متوازناً، لا مجال فيه للفرز أو الاستقطاب، يحل فيه الانتماء الاجتماعي محل الانتماء الطبقي.

وهذه الصفة من التطابق، والتوحد بين التاريخ والجغرافيا والإنسان، وما يتبعها من قدرة على الانبعاث مع شيوع للتكافل قد شكلت القاعدة Base التي تكون قادرة على حمل بناءات، وتحقيق ما نسميه بالقيمة الإبداعية المضافة Value-adding حصيلتها جسم من المعرفة نسميه (المدنية) التي يمكن أن تجمع بين الجانب الإبداعي الكمي والجانب الإبداعي النوعي.

هذه المعطيات والسمات في المجتمعات الأصيلة ذات الامتدادات الحضارية عميقة الجذور بمثابة مرجع أول، يمكن الركون إليه لتحديد ملامح ثقافة ذلك المجتمع غير المنقطع عن جذوره التاريخية، هذا المرجع أيضاً دلنا على ثابتة علمية، وهي إن رافد الثقافة الرافدينية بالغ الأثر والوضوح في تشكيل ملامح البنية المجتمعية العراقية وإبراز شخصيتها، وإن للأديان السماوية وجوداً ملموساً في داخل وعمق الإرث الثقافي العام المشترك. وهذا الوجود يتدرج في ذات الثقافة العراقية الأصيلة وليس إزاءها في شيء مهم يذكر أو منفصلاً عنها. هذه الخصوصية للمجتمع العراقي، تضعه بموقع قريب من المقولة التحليلية التي توصل إليها عالم الاجتماع الدكتور فردريك معتوق في كتابه "تنوع ثقافي لا تعددية ثقافات"، والتنوع هنا يثري ثقافة المجتمع بطيف موزائيكي لا تجعل الخصوصيات معوقات أمام وحدة المجتمع الوطنية.

ولكن منذ عقود عديدة يشهد المجتمع العراقي تغيرات وتحولات انعكست على بناه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبات نسيجه الاجتماعي يعاني من اختلال وتمزق،

---

[٢] د.نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، الهيئة المصرية للكتاب/ الإسكندرية، ١٩٧٨،ص٣٥.

[(*)] يصنف علماء الاجتماع المجتمعات إلى صنفين الأولى ثابتة أصيلة ذات التكوين Casual society والثانية نابتة Genuine الحديث.

وظروفه الاقتصادية جعلته من بين البلدان النامية الفقيرة، حيث تفاقمت مشكلات الديون والتعويضات، وارتفاع نسبة السكان الذين يقعون دون خط الفقر، وارتفاع معدلات البطالة السافرة، وانخفاض فرص العمل المتاحة للسكان الفعالين اقتصادياً، وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وزيادة نسبة الفئات المهمشة (Vulnerable groups) (النساء المعيلات لأسرهن، المشردين، الأيتام، المعوقين، المسنين) وغيرها.

هذه التحديات والمشكلات تفرض التزاماً جدياً بالمسؤولية على الجميع، للتعاون لسبر أغوار وأبعاد هذه المشكلات، والعوامل المباشرة وغير المباشرة التي تقف ورائها من أجل رسم رؤى وتصورات شاملة للتنمية الاجتماعية بشكل عام، والمجتمع المدني بشكل خاص، مع تحديد للمسارات والأولويات.

ثانياً: إشكاليات بنيوية:

هناك إشكاليات عديدة تواجه المجتمع المدني في العراق اليوم، يمكن تحديد أبرزها:

١: أدت التغيرات الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى تشكيل حالة التريف[*] في المدن العراقية، وخصوصاً الكبيرة منها. وهنا تبرز إشكالية جديدة حقيقية، تواجه في كثير من الأحيان مؤسسات المجتمع المدني، وهي حالة الخلل في آليات الانتقال من مجتمع القبيلة إلى الدولة. الأمر الذي انعكس بشكل واضح على العقل والذات العراقية، وبالتالي على الشخصية العراقية، فأصبحت لا تعي في كثير من الأحيان المواطنة الحقة، لأن الفرد ظل يتأرجح في الانتماء بين المجتمع التقليدي (القبلي) ومجتمع حضري فرضه منطق العصر، وهذا أفرز سلوكاً أبرز سماته النفعية والانتهازية وعدم الشعور بالمسؤولية، والشخصنة على حساب المأسسة.

٢: نجم عن هذه المتغيرات اتساع واضح في ظاهرة التفكك والتفسخ الاجتماعي، الناجمة عن تفاقم عناصر الانفصام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بسبب التوزيع غير العادل لثمار النمو والذي نتج عنه أشكال عديدة من التفاوتات.

[*] وهي المجموعات السكانية الريفية المهاجرة إلى المناطق الحضرية.

أـ تفاوت واضح داخل المناطق الحضرية، دوائر (ولكن ليست مغلقة) عليا وسفلى في أحياء راقية وشعبية، خلقت منها عوالم خاصة متميزة عن بعضها، لا يجمعها نسيج مشترك تتبلور عنه رؤى مشتركة أو أفعال اجتماعية مدنية موحدة.

ب ـ تفاوت بين الريف والحضر في مستويات الدخل والخدمات بأشكالها المختلفة. وهنا يُلاحظ أن الإشكالية الحقيقية التي تواجه الجهد التنموي هو قاع المدينة، بعد أن كان الريف متخلف عنها.

ج ـ تباين شديد بين المجتمعات المحلية على صعيد المحافظات، والمناطق وقد برزت تلك التفاوتات جلياً في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث تتباعد عن بعضها في مدى يتراوح بين أدنى وأقصى المستويات[٣].

٣: لقد شهد المجتمع العراقي طوال أكثر من أربعة عقود ترسيخاً نسبياً لمنطق العنف المبرر لمصلحة الدولة، رسم من خلاله إطاراً تشكل في بناء الشخصية والأدوار المجتمعية التي تؤديها، الأمر الذي انعكس وبشكل واضح في مظاهر التعامل والمخاطبة مع الدولة، وباللغة التي ترضيها وتشبع نزوعها للسطوة، وتبرر لها ركونها للعنف واستخدام القوة.

٤: إن التغيرات التي شهدها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة، لم تتمكن من بلورة وعي اجتماعي صحيح، يقوم على حسن المواطنة والانتماء، بل أدى إلى ارتباك انتمائي، وهذا أدى إلى ارتباك اجتماعي ومن ثم ارتباك مجتمعي. وهذه القضية هي محور المشكلة (مشكلة الانتماء ومشكلة المواطنة)، والتي هي مشكلة المجتمع المحلي (The community) في محاولته لإقامة المجتمع المدني.

المجتمع المحلي(community) يتسم بسمات تقليدية تحكمه انتماءات عديدة، دينية، عشائرية، عائلية، طائفية، في الوقت الذي يقوم المجتمع المدني على القانون وحقوق المواطنة والمساواة، وما يبعد الفرد عن الانتماء القبلي والانتماء الديني ويجعله مواطناً واعياً لحقوقه وواجباته.

هنا تبرز الإشكالية، وهي حالة التناقض والتضارب بين نمطين من المجتمع، نمط المجتمع المحلي الراسخ في التقاليد والعادات "لما نمارسه في حياتنا العملية دون أن نعيه أو نفكر به"، ونمط المجتمع المدني القادر على إحداث التغيير والسير نحو الحداثة، وفرض مجتمع

[٣] د.آمال شلاش، احتياجات مؤسسات المجتمع المدني في العراق، بحث القي في المؤتمر الإقليمي حول النهوض بالمجتمع المدني في العراق، ٨ـ١٠ديسمبر/ كانون الأول/٢٠٠٣، عمان/ الأردن.

القانون والنظام من خلال "فتح الأبصار والأفئدة لفئات المجتمع على الوقائع والتحولات المحيطة به".

إن السمة الحديثة لمنظمات المجتمع المدني في العراق، كما هو شأن العديد من المنظمات المدنية في المنطقة العربية،لا ينفي عنها أو عن معظمها بالضرورة رغم حداثية بنائها المؤسسي، أن تعمل من خلال الأطر أو القيم التقليدية . فالتنظيمات القائمة ما هي إلا تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة .وقد ظلت أعداد كبيرة من المنظمات والجمعيات في المحيط العربي، والتي قدر لها بعد نصف قرن من الحداثة أن تقود الدولة الجديدة منها، إلا من خلال أطر التضامنيات التقليدية[٤].

وهذه قضية حقيقية، لم تستطيع الدولة لحد الآن القيام بدور واضح وملموس في معالجة تجليات المشكلة؛ ولعل السبب الرئيس يكمن في الواقع التاريخي والاجتماعي، الذي أدى إلى قيام مجتمع هجين لا هو بالمجتمع التقليدي ولا هو بالمجتمع العصري الحديث، مجتمع يقوم على مبدأ المواطنة والانتماء (كما يحدده الدستور)، بل على العكس برزت حالات عديدة تقوم على الطائفية والإثنية التي حاولت الكثير من الممارسات تكريسها على صعيد الواقع الفعلي في العراق.

في إطار هذه التحولات أصبح المواطن غير موجود أحيانا، وبقي الفرد مجرد رقم في مجموعة اجتماعية عشائرية أو طائفية يستمد قيمته من موقفه فيها. الفرد للكل والكل للفرد، كما في مجتمع القبيلة، ولكنه بحد ذاته غائب.

وبدلاً من أن يزول التناقض الاجتماعي، تجسد في المؤسسات الجديدة وفي الممارسات المنبثقة عنها، بقي المجتمع محلياً (تقليدياً) خاضعاً لقوانين وأحكام مجتمع مدني لا يقدر أن يثبتها فعلياً ويجعلها أساساً لعلاقاته الاجتماعية ونمطاً لممارساته العامة والخاصة.

وتبرز اليوم هذه الظاهرة، وبوضوح أكثر في عملية الانتخابات، التي تقوم على علاقات القرابة والعلاقات الشخصية والتبعية للزعيم القبلي أو الطائفي والسياسي المتمول. وفي تفوق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في مسلك الفرد وتصرف الجماعة، وفي ضعف حس المواطنة، وشلل نسبي للمجتمع المدني.

الخروج من هذا التضارب يحدث تاريخياً بواسطة الدولة الحديثة، القادرة وحدها على إلغاء التضارب بترسيخ وحدة المواطنة والانتماء الاجتماعي، بتعليمها في المدارس والجامعات وبممارسة الحرية والديمقراطية وتطبيق العدالة بالقول والفعل.

٥: التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع العراقي اليوم بسبب الشلل المؤسسي التام، الناجم عن مصادرة التسهيلات المتاحة للمواطن العراقي، وخلق معوقات جديدة، أضعفت قدرة الفعل العراقي في التأثير على صعيد المحيط الداخلي والخارجي، وأثارت وبدرجات متفاوتة

[٤] د.باقر النجار،المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح، بحث مقدم إلى ندوة المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، الإسكندرية،٢٠٠٤،ص٥٩

العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية العراقية لحساب الهويات الفرعية. وبذلك أوجدت حالة عجز بنيوي، وتوالد متواصل للمشكلات وافتقار للإرادة الاجتماعية، ولأدوات تمكينه من التعامل مع المشكلات.

إن مصادرة قدرة السلطة على تأمين وحدة الهوية أتاح للثقافات الفرعية Sub-cultures توفير ميكانزمات ضبط لا تنسجم مع ميكانزمات الضبط الوطنية، بالمعنى السياسي الواسع.

لذا فإن الحديث عن الإمكانات المجتمعية العراقية لابد أن تمتد إلى قدرات العراق على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، واستنباط قدرة المجتمع العراقي على إفراز البيئة التمكينية لجعلها جزء من منظومة إدارة المجتمع الديمقراطي، الذي يوفر لها العمل بحرية ويعتبرها شريكاً أساسياً في عمليات البناء.

لقد أدت الأزمات الطويلة (الحروب والحصار وآخرها الاحتلال عام ٢٠٠٣) في العراق إلى نتائج خطيرة ألقت في ظلالها على المجتمع العراقي، وأخطرها بث التضخم في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية. وبسبب استمرار الأزمات لفترة طويلة، كانت آثارها بنيوية على المجتمع العراقي، بمعنى أنها تمأسست وترسخت في عمق الممارسة الاجتماعية اليومية، بحيث حازت آلياتها على الاعتراف الاجتماعي وتغلغلت في الحس الجمعي للناس أينما كانوا: في الريف أو المدينة.

والواقع إن التضخم لعب بالنسبة للمتغيرات السوسيولوجية والنفسية دور المضاعف والمعجل بالمعنى الاقتصادي؛ فكلما فاقم التضخم من انخفاض القيمة الشرائية للنقد، كلما أدى ذلك إلى تدهور أكبر للقيم الاجتماعية، التي هي بمثابة الأسمنت للبنية الاجتماعية، وهذا هو دور المضاعف بالمعنى السلبي. وحيثما تتدهور القيم الاجتماعية، تنطلق سلوكيات من عقالها لتشيع وتشمل كافة مناحي الحياة، لأنها تحررت من كل الضوابط والقواعد الاجتماعية الضبطية.

٦: أحدثت الأزمات في العقود الثلاثة الأخيرة تحولات في المفاهيم، إذ حلت على سبيل المثال المادية والنفعية بدل التكافل، والدونية أو ضعف الحياء بدلاً من الاعتزاز بالنفس، وشاعت روح الاستهانة بالوعي الإنساني والإحساس باليأس والعجز واللامسؤولية، ولم يعد الحراك الاجتماعي الطبيعي (Social Mobility) مألوفاً في الهرم الاجتماعي حيث حلت عمليات الإزاحة والإحلال (Replacement) محل التدرج والانتقال الطبيعي لأفراد المجتمع صعوداً ونزولاً.

ومن اللافت للنظر أن هذه التحولات الكبيرة في القيم والاتجاهات والمهارات نحو فهم النجاح في الحياة وأساليب تحقيق الطموحات لم تعد تتوقف عند حد معين يميز بين المقبول اجتماعياً وغير المقبول اجتماعياً، وللوصول إلى أنماط الاستهلاك المتعي(في ثقافة يغلب عليها الاستهلاك المظهري)، والتي هي خارج متناول عامة السكان، فإن الكثير من مظاهر الفساد الإداري (الرشوة والاختلاس والتزوير)، والركض اللاهث وراء الثروة بأقصر الطرق وبدون كبير عناء،والتفنن في الاحتيال على قوانين، قد أصبحت قيماً واتجاهات ومهارات مقبولة وشائعة في المجتمع. بل أن الفارق بين السلوك اللفظي (ما يقوله الأفراد عن القيم والمثل والأخلاق) والسلوك الفعلي قد ازداد بشكل كبير.

هذه الانحرافات ساعد الخلل في الجانب السياسي والاقتصادي على زيادة شدتها، مما أدى إلى تصدع نظام القيم، وفي ظله تم تناسي معايير الحرام، وساد التجاوز على المال العام، واختلت في العديد من الجوانب الروح الوطنية، وتدنت مستويات الأمانة والاستقامة والتواصل والود والتراحم، التي باتت تُشعر الغالبية بالتوتر وعدم الاستقرار، واضطراب الأمن الاجتماعي والنفسي.

٧- هناك مسألة مهمة في ثقافتنا، وهي مجتمع السلطة، فالسلطة تحتكر مصادر القوة في المجتمع، حيث ظل المجتمع المدني في العراق لعقود طويلة محتلاً من قبل الدولة، كما عبر عنه د.هشام شرابي، وتعمل مؤسساته امتداداً لأجهزة الدولة، حيث أغفلت دور الأفراد في المشاركة، وأصبح الفرد جزء من ثقافة السلطة.

وهنا تمخض عن علاقة الدولة بالسلطة نمطاً من أنماط العلاقة التسلطية، وليس مفهوم الشراكة. وبات كل فرد يحدد دوره على أساس هذه العلاقة كونه تابعاً للدولة. هذا المفهوم هو سبب رئيسي لضعف المشاركة، وسبب لإضعاف مفهوم المواطنة الذي يشجع الأفراد للمساهمة في بناء الوطن.

وهنا تواجه ثقافة المجتمع المدني إشكالية فهم العلاقة بين الفرد والدولة، مما يحد من الأدوار والتوجهات المرسومة.

إن تسلطية الدولة، وانفرادها بالقرار، واختراقها للمجتمع وفي بعض الأحيان الإطاحة به، أو بالأحرى بمؤسساته وجماعاته وقواه الاجتماعية وأفراده، والذي يترجم في توسع جهازها البيروقراطي، والاعتماد المطلق للفرد على الدولة، جعل من قدرة المجتمع المدني بمنظماته المختلفة على النمو والاستقلال عن الدولة أمراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. فالدولة ظلت على مدى عقود من الزمن تفكر نيابة عن المجتمع، وتحفظ أحياناً بعيداً عنه، وقد قدمت الدولة في المرحلة الماضية نماذج لشل قدرات أفراده وقواه الاجتماعية والسياسية ومنظماته الأهلية، ولم تبق إلا قوة مؤسسية الدولة. وفي هذه الحالة فان القوى المؤهلة لسد فراغ هذا التدمير تبقى تلك القوى التقليدية ،القبلية منها والدينية والطائفية وغيرها.

ومما يلاحظ، إن الدولة العراقية بعد أن انهارت في نيسان ٢٠٠٣، وتعطل القانون وصارت الحياة فوضى، شاع الخوف بين الناس، وتفرقوا إلى مجاميع أو أفراد تتحكم في سلوكهم الحاجة إلى البقاء ..فلجأ الناس إلى مصدر قوة فرعية أو جماعة تحميهم ، ويحصل بينهم ما يشبه العقد، يقوم على مبدأ الحماية المتبادلة. كان هذا هو التحوّل السيكولوجي الأول، الذي حصل للعراقيين بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣. فبعد إن سقطت خيمة الدولة التي كانت تؤمن لهم " الحاجة إلى البقاء"، تفرّق الناس بين من لجأ إلى عشيرة أو مرجعية دينية، أو تجمع مدني أو سكني، أو تشكيلات سياسية، أو كتل بأية صفة كانت.

والذي زاد من مشاعر الخوف بين الناس، وتوزعهم على مرجعيات اجتماعية لا حصر لها، أن انهيار سلطة الدولة امتزج بمشاعر الألم والمرارة التي أدمت القلوب، بتعرض بغداد إلى النهب والسلب وحرق مؤسسات الدولة، وصار الوطن ينهب من قبل أهله.

من هنا بدأت "ثقافة الاحتماء" وحدث تحوّل سيكولوجي خطير، وهو إن الشعور بالانتماء صار إلى المصدر أو القوة التي تحمي الفرد، وسادت ثقافة الولاء للثقافة الفرعية بدلا من ثقافة الأداء والإنجاز، وتعطّل الشعور بالانتماء إلى العراق، بعد أن تحول إلى ولاءات لا تُحصى. ومما سهّل على العراقيين التخلي عن انتمائهم إلى العراق، هو أن التثقيف الذي سبق الاحتلال ساوى في الانتماء بين العراق ـ الوطن، ورئيس السلطة "صدام حسين هو العرا "؛ حيث استمر تثقيّف الناس على مدى ربع قرن عبر القنوات الإعلامية والمؤسسات التربوية والكوادر الحزبية بهذه المعادلة، وعندما انهارت سلطة الدولة، انهارت تلك المعادلة نفسياً[٥].

وهكذا، ظل من الصعب الحديث عن مجتمع مدني أو حتى عن مجتمع أهلي أو منظمات غير حكومية بعيداً عن مؤسسات الدولة، فبالإضافة لحالة شخصنه الدولة فإن الحزب أو الفرد الحاكم يجد امتداداته في المجتمع من خلال سيطرته على منظماته الأهلية. فالدولة هنا مؤسسة متعددة الوظائف والمواهب والمستويات، تمثل المنظمات الأهلية في المجتمع احد مستوياتها التي تؤدي وظائف في اغلبها سياسية لمؤسسة الدولة وبعضها رعائي أو ثقافي أو ثقافي أو نسوي أو مهني .

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني منابر للأيديولوجيات والفكر السائد، وتصبح القاعدة المقلوبة هي أن يكتسب المجتمع المدني شرعيته من الدولة، عوضاً من أن تكتسب هي شرعيتها من المجتمع، وتغلب الأيديولوجيات على الجوانب المهنية أو الفكرية والجوانب المطلبية التي تمثلها هذه المنظمات. وظلت هذه المنظمات واجهات للدولة أكثر منها واجهات للقطاع المهني[٦].

وباتت هذه المنظمات تشكل لوناً سياسياً واحداً هو لون النظام، وتتعرض القوى الأخرى المعارضة، إن وجدت داخل هذه المنظمات، للتهميش أو الإقصاء[٧].

٨ : إن جوهر المحنة التي يمر بها المجتمع العراقي هو إن معدلات الفقر والبطالة، كما الفوارق بين المداخيل، قد تفاقمت بصورة مريعة، وتآكلت الطبقة الوسطى، وشعرت فئات عديدة أقصيت واستبعدت من دائرة الرعاية والاهتمام وألقيت على قارعة الطريق دون سبب، مما كسر العقد الاجتماعي بينها وبين الدولة. فنجد هذه الفئات تعبر عن سخطها وكبتها بالانضمام إلى التيارات المتطرفة، أو التخندق بالطرف الآخر من مسيرة الدولة، أو بابتداع صنوف

[٥] - قاسم حسين صالح، المأزق الثقافي العراقي، تحليل سيكوسوسيولوجي لحالة الثقافة والمثقف، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، ٢٠٠٧

[٦] - د.باقر النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح،بحث مقدم إلى ندوة المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، الإسكندرية،٢٠٠٤ ،ص٦٣

[٧] - المصدر السابق نفسه،ص٦٣

متطورة من الاعتداء على أملاك الدولة وعلى عقاراتها، وباتت علاقتها بالدولة ملتبسة تتأرجح بين مطالبتها بالحماية وتجاهلها تماماً لمصلحة الروح الفردية، أو الاعتماد على الجماعات الخيرية أو الدينية أو الحزبية.

إن أبرز سمات المرحلة تتلخص في الآتي:

١ـ مشكلات اجتماعية واقتصادية لا حصر لها، تجلت في انحدار رأس المال الاجتماعي، وتراخي روابط الثقة التي تربط بين أفرادها، ومنح الأولوية للمتعة والكسب الفردي .

٢ـ ازدياد أنماط السلوك المعادية للمجتمع (كالجريمة والمخدرات والعنف بوجه عام) وتفشي الفساد الإداري.

٣ـ انتقال المجتمع من سيطرة مركزية شمولية للدولة إلى طغيان واسع لقوى أو شرائح لا حدود لفعاليتها ونشاطاتها .

٤ـ حراك اجتماعي غير متوازن (إزاحة وإحلال)، محل المنافسة النظيفة.

٥ـ ضعف كفاءة ميكانزمات الضبط الاجتماعي وتراوح في تطبيق القانون.

٦ـ بدائل قيمية ومعيارية، ينطوي بعضها على مضمون انحرافي.

٧ـ ارتفاع معدلات الأمراض نفسية المنشأ بيولوجية الأعراض.

٨ـ اتساع مساحة الفئات الهشة أو الأكثر عرضة للتهميش Vulnerable groups (معوقين، أرامل، كبار سن، مشردين، أيتام...وغيرهم) وخصوصاً زيادة نسبة النساء المعيلات لأسرهن.

٩ـ تضخم حلزوني واسع، تمخض عنه آثار بنيوية وتدهور في القيم الاجتماعية.

١٠ـ القطع بين جيل الآباء والأبناء، وتقلص مساحة التفاعل العائلي.

١١ـ غياب القدوة أو الرمز في المجتمع.

١٢ـالشخصنة على حساب المأسسة.

١٣ـ اضطراب الهرمية الأسرية.

١٤ـ إشاعة المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية.

في إطار هذه التحديات والمسارات يُطرح السؤال الآتي: هل تسهم ثقافة المجتمع العراقي في تعزيز وتفعيل الأدوار المهمة للمجتمع المدني في عمليات التحول والانتقال الجديدة.

إن مجمل المؤشرات والمتغيرات المذكورة تطرح التساؤلات الآتية:

*كيف نزرع مفاهيم المجتمع المدني في مجتمع لا يفهم ثقافة المجتمع المدني؟

*كيف يمكننا أن نعزز ثقافة المجتمع المدني ونحن في مجتمع يشهد هذه التحولات والانتقال؛ بمعنى آخر من مجتمع تغيب فيه الديمقراطية والمجتمع المدني إلى مجتمع يحاول بناء الديمقراطية؟

*كيف نبني ثقافة المجتمع المدني الذي يتشكل بناؤه الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطرق طوعية؟

*كيف نبني ثقافة المجتمع المدني في مجتمع المعلوماتية، التي تجرد الإنسان والمجتمعات من عناصر حماية كانت مألوفة، وتجعل تأثر المحلي بالعالمي مباشر وسريع؟

*كيف نخلق التوازن بين حاجة الدولة الطبيعية إلى فرض التنظيم، ووجود قطاع اقتصادي غير رسمي أو حتى غير قانوني داخل مجتمعنا (القطاع الحضري غير الرسمي، والعشوائيات الشاسعة في قلب مدننا وضواحينا)؟

أسئلة تستدعي أجوبة وتفرض مناخاً من القلق على مستقبل المجتمع والإنسان العراقي المؤمن بحق مجتمعه في البقاء، والقائل بقدرته على تجاوز ما يمر به من محن وامتحانات قاسية. وقبل الوصول إلى تحديد ما نريده من المجتمع المدني لابد من معرفة بعض المؤشرات الحالية عن المجتمع المدني في العراق.

ثالثاً: واقع المجتمع المدني في العراق :

لعل أهم مصادر تعقيد هذا المفهوم وغموضه هو إن جذوره ليست عربية ولا إسلامية، كما إن زاوية النظر إليه تختلف باختلاف مرجعية الباحث، وتتلون بألوان الهدف الذي يسعى إليه. ويزداد الأمر تعقيداً حين يطرح المفهوم من خلال علاقته بمفاهيم أخرى لا تقل إثارة للجدل كالديمقراطية، أو حين يستخدم بوصفه أداة نفي لسلطة الدولة. وبينما يتحمس له بعض الباحثين العرب، نجد آخرين، يرون إننا نتناول مفهوماً لا مكان له في تاريخنا. وأننا نقحمه على واقعنا، ونجمل الظواهر ما لا تستطيع. لكي نقول في النهاية إن عندنا مجتمعاً مدنياً، أو أننا نسعى إلى إيجاده وتعزيزه.

١: مجتمع مدني أم مجتمع أهلي:

في دراسته عن المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، طرح وجيه كوثراني[٨] مقترحاً باستخدام مصطلح المجتمع الأهلي (من أهل) لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ، وبما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وثقافة وسلع وعلاقات تبادل، وبين الدولة بما هي هيئة حاكمة ومنظمة وضائعة لعلاقات هؤلاء البشر. ذلك أن ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة، هو ما يمكن تسميته اصطلاحاً (المجتمع الأهلي) في التاريخ الاجتماعي ـ السياسي العربي، فمقابل صيغة أهل الدولة التي تتردد في مقدمة ابن خلدون، نقرأ صيغ (أهل العصبية) وأهل الحرف والضائع والطرق والفرق، وجميع هذه الصيغ تعبير عن دينامية اجتماع سياسي ومؤسسات تجمع، تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل وأنماط من الثقافة والاجتهاد الفكري والفقهي، وتعبيرات من العمل السياسي والنقابي.

ويذهب الدكتور مردك الفالح إلى ضرورة توظيف فكرة (المجتمع الاهلي) بدلاً من (المجتمع المدني)، وبخاصة أن فكرة الأهلي تتجاوز انقسام: المدينة ـ الريف وتحيزاته. وفي الوقت نفسه تدخل عناصر وقوى تقليدية وذات فعالية، والتي يستبعدها مفهوم المجتمع المدني. إن بنية المدينة العربية، بما هي (متريفة) لا يمكن أن تكون حاضنة لمفهوم المجتمع المدني، الذي تطور وترعرع في أحضان المدن الأوربية، باعتبار أنها بنية ذات علاقات اجتماعية وثقافية محددة. وهكذا يؤكد الدكتور الفالح على أهمية إعطاء دور أبرز لفكرة المجتمع الأهلي، باعتبارها فكرة وبنية يمكن أن تتمثل المدينة العربية المتريفة، وكذلك الريف العربي، بكافة تجلياتهما من حيث

---

[٨] ـ انظر بحث الأستاذ كوثراني في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون ـ المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١،ص١٢٠

القول والمنظومات الثقافية وتنوعاتها[٩]. غير أن باحثين آخرين يرون أن المجتمع الأهلي في التاريخ الإسلامي لا صلة له بالمجتمع المدني، لأنه جزء من تكوينات قبلية غير طوعية.

٢ : المجتمع المدني بين المنظمات التقليدية والحداثية:

يذهب س. تيرنز، وهو يناقش إشكالية المجتمع المدني في الإسلام، إلى أن المجتمع المدني هو عبارة عن شبكة وفيرة من المؤسسات: الكنيسة والعائلة والقبيلة والنقابات القديمة والاتحادات والجماعات، والتي تقع بين الدولة والفرد، والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة، وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة. وقد تساءل باحثون عرب عن الحكمة والمبرر من استبعاد المجموعات التقليدية (كالأسر والعائلات والطوائف) من عملية التحولات الديمقراطية.. ويضيف، إن تلك التكوينات الأولية والانتماء إليها يؤسس للتنوع والتعدد ومنع الهيمنة والاستبداد، وبالتالي عدم تعارضها مع الديمقراطية.١٠ غير أن باحثين آخرين يحصرون مفهوم المجتمع المدني بالبنى الحديثة؛ أنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف المجتمع المدني بأنه مجمل التنظيمات غير الأرثية وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها١١.

والواقع أننا في الوطن العربي لا نستطيع أن نهمل كلياً تأثيرات العشيرة والعائلة الممتدة والمحلة والوقف والمؤسسات الدينية في الحياة الاجتماعية والسياسية، غير أن هناك في الوقت نفسه بعض الاستثناءات؛ ففي أحيان عديدة كانت العشيرة تتحول إلى واحد من سيوف سلطة الدولة، وقوة تعزز تعسفها، وفي أحيان أخرى كانت العشائر تدخل في صراعات علنية مع الدولة ولدينا في العراق أكثر من مثال. من جانب آخر، فإن البحث في هذه النقطة ينبغي ألا يقف عند حد مدى مصداقية اعتبار التكوينات الأولية أو غير الحديثة جزءاً من المجتمع المدني، بل إنه يتجاوزه إلى التساؤل عما إذا كانت تلك التكوينات تستطيع أن تؤدي دوراً فاعلاً في تعزيز الهوية الوطنية، والإسهام في حل مشاكل المجتمع وترسيخ الحوار، والتحرر من التعصبات التي تهدد صراعاتها، وتعزز فرص السلام الاجتماعي وتشيع ثقافة اللا عنف في المجتمع. ولا شك أن مثل هذه الأدوار تعتمد على مدى وعي أعضاء وقادة تلك التكوينات، وبالتالي فإن من الممكن تعميق ذلك الوعي، وجعل التكوينات الأولية جزءاً فاعلاً ومهماً من المجتمع المدني، مع استمرار التوعية واتساع فرص المشاركة في حياة المجتمع؛ ولعل ذلك هو أحد خصوصيات المجتمع المدني في الوطن العربي.

---

[٩] - د.متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣٤-٣٥.

[١٠] - المصدر السابق نفسه، ص٢٨.

[١١] - أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني،، بحث في: مجموعة باحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي، ص٢٩.

٣: ثقافة تشكيلات المجتمع المدني:

تمارس ثقافة العشيرة والحمولة والعائلة، والروابط المدنية القائمة على الجيرة على صعيد المحلة، وغيرها من التشكيلات التقليدية، نفوذاً كبيراً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وتقوم بذلك عبر نظمها وآلياتها التنظيمية ،وعاداتها وتقاليدها وقوانينها ورموزها ونشاطاتها، المتمثلة في طقوسها -كالاحتفالات والأعياد والمواسم- التي تغذي مشاعر أعضائها الجامعة، وتشكل نسقها العام. وللتشكيلات التقليدية بُنى جامعة، تتمثل في العلاقات الناشئة من القرابة والمشاركة في الملكيات المشاعية والأوقاف، والانتماء لدور العبادة والجمعيات الخيرية والروابط والأندية وغيرها. كما تتوفر لها مصادرها المالية الخاصة (كالزكاة، والتبرعات والنذور وريع الأملاك المشاعية والوقفية)، والتي توفر لها درجة من الاستقلال عن كل من التشكيلات المجتمعية الحداثية، وعن السلطة الرسمية.

تلعب الثقافة التقليدية دوراً كبيراً في تكييف أداء مؤسسات ومنظمات موصوفة بالحداثة. ومما يلاحظ أن الحداثة، في بعض الحالات، تشكل مظهراً خارجياً يستبطن مضموناً تقليدياً. وعلى سبيل المثال، لا يعني وجود حركات أو مؤسسات حزبية -والتي يمكن أن تكون مؤسسات حداثية- تبني هذه الحركات ثقافة وتقاليد حزبية حداثية في المجتمع العراقي. إذ ما زالت الحركات والأحزاب السياسية العراقية تتسم إلى حد بعيد -بوعي أم بدون وعي منها- بثقافة وسلوك التشكيلات التقليدية، وذلك بشكل متزامن مع مستوى ضعيف من البُنى والثقافة والدينامية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية في المجتمعات الحديثة. هذا على الرغم من أن التجربة التاريخية الطويلة في العمل السياسي والتنظيمي التي تمتلكها هذه الأحزاب، ومساهمتها في جلب قيم عصرية وتقديم الخدمات المجتمعية.

وفي خضم هذه المتغيرات، تفاعلت الأعراف والعادات والتقاليد المستقرة تفاعلاً جدلياً فيما بينها، لتشكل عقداً اجتماعياً غير مكتوب ينظم العلاقات بين أطراف المجتمع العراقي، ويحافظ على النظام الاجتماعي من الانهيار. كما لعبت بعض التشكيلات الاجتماعية الحداثية أدواراً بناءة في تعزيز التكافل ووحدة المجتمع، حتى وإن خضعت في بعض نشاطها لقوانين سلطة الاحتلال والحكومات التابعة لها.

وقد تأرجحت العلاقة بين التشكيلات التقليدية والحداثية سلباً وإيجاباً، ولم يتحقق التكامل الكافي والمرن بينهما. ولعل ذلك يعود إلى سببين: أولهما، العيوب التي تعتري التشكيلات التقليدية، وتلك التي تعتري التشكيلات الحداثية وأداءهما؛ وثانيهما دور القوى الخارجية، وخصوصا الاحتلال في تعزيز التعارض بينهما، والعمل على توظيفه لتحقيق أغراض هذه القوى. ووصلت هذه العلاقة إلى درجة معينة من التكيف، لم تكن كافية لدفع المجتمع العراقي في طريق التحديث الرشيد والمستدام. ويشكل اعتماد بعض الاتجاهات السياسية على القيادات العشائرية مثالاً واضحاً على هذه العلاقة، إذ كانت هناك درجة عالية من التعاون والتكيف النفعي بين المؤسسات الحداثية والتقليدية. ومن الأمثلة المهمة، أيضاً، في هذا السياق ما بينته إدارة المحافظات من إمكانية لترشيد التحديث، حيث جرى تعاون بين التشكيلات التقليدية (العشائرية خصوصا)، والحداثية المتمثلة بمجالس المحافظات، مما وفر للمحافظات فرصة

الاستمرار وتقديم بعض الخدمات وتوفير الأمن، وإن كانت لا ترتقي إلى حد إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، ودون مستوى طموح المواطن العراقي.

كما أثبت التعاون بين التشكيلات، حينذاك، نجاعته في صيانة النسيج الاجتماعي العراقي وتعزيزه، وكشف عن قدرته على توفير الخدمات الأساسية له.

غير أن المراحل التالية اتسمت بالتوفيقية بين الحداثة الأصيلة وتلك القسرية (الحداثة الشكلية الاستهلاكية)، إلى جانب التخلي عن تحديث التشكيلات التقليدية وعن ترشيد أداء التشكيلات الحداثية. و كانت النتيجة تعطيل أو تشويه عملية التحديث، إلى جانب استمرار سياسات الاحتلال في السعي لتحقيق أهدافه.

وتظهر بعض الدراسات عن أداء منظمات المجتمع المدني[١٢]، ضعف التنسيق والأولويات الذاتية بين مكونات المجتمع المدني، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة المشكلات الذاتية، الناجمة عن المنافسات في مجال الاختصاص كالإغاثات والرعايات، أو في مجال الانتماء السياسي، كالمنظمات الأهلية التابعة لحركات سياسية، أو في مجال الانتماء الجغرافي كما هو الحال في المنظمات في المنطقة الشمالية (إقليم كردستان)، وبقية مناطق العراق الأخرى. فقد لعب التنافس الفردي والتنافس على التمويل دوراً مهماً في تباين أنماط سلوكها. وبرز تخلف في التواؤم بين أدائها بسبب تباين طبيعة وغرض ووظيفة كل واحدة منها في القطاع الواحد، كما في مظاهر الإدارة، ودور المانحين وأجندات المؤسسات والمنظمات، والعمل الأهلي كمصدر توظيف وارتزاق...إلخ. وتطرح الصورة كما تبدو في كثير من المؤشرات عن تزاوج معيب بين أنماط السلوك التقليدية ومظاهر التحديث. وينتج الاختلاف بطبيعته أولويات ذاتية متعارضة، أو متسقة، أو تخدم هدفاً عراقياً محدداً بالتداعي. وبتعبير آخر، فإن تباين أولويات مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الفردية، من حيث التوزيع والنوع والكيف، يكشف عن آلية من آليات تشتيت الجهد العراقي، ويظهر تشويها للدور الجامع لأدوار مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في خدمة الأهداف الوطنية.

نقف هنا قليلاً لنشير إلى أن العلاقة بين الدولة/ السلطة السياسية والمجتمع، قد ظلت علاقة غير محددة، خصوصاً في البلدان التي لم تكن الدولة الحديثة فيها نتاجا لتطور ذاتي، بل ناتجاً عرضياً للكولنيالية، ومنها نموذج العراق الحديث. فالدول التي اعتمدت نموذج الدولة الوطنية لمرحلة ما بعد الاستقلال، عانت من تشوهات واختلالات بنيوية حقيقية في عملية تشكلّها، من مثل اختلال العلاقة بينها وبين المجتمع؛ فقد تضخمت في سلطاتها، وهيمنتها، وبناها، بشكل أعاق إلى حد كبير فرصة قيام مجتمع مدني يمكن أن يكون طرفاً موازياً لها. و فاقم من حدة الأزمة، اعتماد الأنظمة السياسية في كثير من هذه الدول النموذج الشمولي، الذي ترافق مع مظهرين أساسيين، هما: هيمنة الصوت الواحد (الحزب الواحد)، مع نزوع لاعقلاني لفكر يعتمد على إن الحقيقة مطلقة ونهائية. وكانت النتيجة انهيار شامل على مستوى التنمية عانت منه هذه الدول، وتشرذم واضح في المجتمع المدني، وقد عزز الاقتصاد الريعي، وطبيعة الأنظمة السياسية المتوالية من مدى تضخم دور الدولة.

[١٢] - أنظر على سبيل المثال، الدراسة التي أجراها مركز العراق للدراسات الإستراتيجية عن منظمات المجتمع المدني في بغداد، ٢٠٠٤

إن حالة التشرذم في المجتمع المدني، على سبيل المثال، لم تبرز في المجتمع المدني العراقي بعد ظروف الاحتلال فحسب، بل تجلت هي الأخرى في المجتمعات الأكثر أمناً واستقراراً. ويشير السيد يسين[١٣] ، إلى حالة التشرذم في المجتمع المدني المصري، رغم الجهود والمساعي الإيجابية في هذا الاتجاه، حيث يشير أن المجتمع المدني يشوبه عيبان أساسيان: الأول، إن بعض الذين أسسوا أو أنشأوا جمعيات أهلية أصبحوا يتربحون من التمويل الأجنبي على حساب الخدمة الحقيقية للمجتمع، والثاني: القيود الجسيمة التي تضعها الحكومة والسلطة على حركة المجتمع المدني. وفي العراق اليوم، نعاني من حالة الانفلات وعدم السيطرة على مسارات وحركة منظمات المجتمع المدني، بعد أن بلغ عددها في عام ٢٠٠٥ بحدود ٨٠٠٠ منظمة وجمعية، كما صرح بذلك وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني[١٤].

٤:التشكيلات الاجتماعية التقليدية والحداثية بوصفها شبكات أمان اجتماعي:

تلعب التشكيلات الاجتماعية، التقليدية والحداثية، أدواراً مهمة في صيانة المجتمع العراقي. وتثبت التشكيلات التقليدية باستمرار أنها مازالت -كأوعية اجتماعية- قادرة على توفير بعض الحلول المقبولة للمشكلات المتنامية، ومما يعزز دورها هذا استمرار اعتماد المجتمع للكثير من أشكال عملها وعاداتها وأعرافها. كما أنها تمتلك قدرة مناسبة للمحافظة على الحد الأدنى من الترابط بين أجزاء المجتمع العراقي على اختلاف أطيافه وألوانه. فقد صمدت مؤسسات تقليدية كالتكافل الاجتماعي والقضاء العشائري (في حل المنازعات)، والعونة كأسلوب للعمل الطوعي، والعرف والعادة، والوقف الخيري (في غياب نظام حكم القانون). كما أن قدرتها ما زالت مؤثرة أمام عمليات التهجير والتجزئة الجغرافية والتفتيت الاجتماعي، التي يحاول زرعها المحتل. وبرغم أهمية الدور الكمي والنوعي لهذه المؤسسات، إلا أن التخوفات من تأثيراتها السلبية على إمكانيات تنمية المجتمع العراقي، وتحقيقه للعبور إلى ضفة الأمان ما زالت قائمة. فوجود القضاء العشائري، كبديل عن السلطة القضائية، يساهم في حل المشكلات والخلافات، ولكنه في الوقت نفسه يعطي الشرعية لهذه الخلافات والمشكلات، حيث يعتقد البعض إن **"أية مشكلة مهما كبرت، سيتم حلها من خلال المجالس العشائرية وبأقل الأثمان"**[١٥]. كما أن المجالس العشائرية لا تحقق، في بعض الأحيان، الإنصاف للمجموعات التي تعاني من التهميش في المجتمع، كالنساء والفقراء والأطفال. وهي بحد ذاتها، لا تعالج الأسباب الجوهرية التي تؤدي للمشكلات الاجتماعية، فهي تقدم المرهم الذي يخفف حدة المشكلة الآنية، ولا تقدم العلاج الحقيقي لها. ولذلك، فان أي دور إيجابي للتشكيلات العشائرية لا يمكن له أن يكون مستداماً وتنموياً إذا لم يترافق، على الأقل، مع جهد كبير في مجال استراتيجيات للنهوض

---

[١٣] - السيد يسين، تحديث مصر ..موضوع استراتيجي، محاضرة ألقيت في معهد التخطيط القومي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠١

[١٤] - جريدة الصباح، العدد ٧١٢ ، بغداد ٢٨ تشرين الثاني، ٢٠٠٥.

[١٥] - وجد الباحث صالح شبيب الدليمي في دراسته الموسومة "المهجرون قسريا غرباء في الوطن" –أن جميع أفراد العينة التي أجرى الدراسة عليها لا يثقون بالأجهزة الحكومية في حل مشاكلهم، وان جميعهم أكدوا لجوئهم إلى العشيرة لحل المشكلات التي تواجههم في. أنظر: صالح شبيب الدليمي، المهجرون قسريا غرباء في الوطن، دراسة ميدانية للأسر المهجرة من كركوك إلى معسكر تكريت، دراسة غير منشورة، تموز ٢٠٠٧.

الاجتماعي، التي ترسم السياسات والبرامج ذات الصبغة الوطنية، والتي تعدها وتنفذها السلطة الوطنية المسؤولة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

أما على صعيد التشكيلات الحديثة، فما زال دورها موضع تردد على صعيد القبول الاجتماعي. ولهذا الوضع أسبابه، ففي حالة الحركات السياسية/ الأحزاب العراقية، التي تجاوز عددها العشرات، على سبيل المثال، تتفاقم الاختلافات على صعيد الأهداف السياسية بينها، كما تقترب برامجها الاجتماعية من المثالية البعيدة عن إمكان تطبيقها على الواقع العراقي الفعلي في الظروف القائمة، وتستخدم شعارات ذات طبيعة عامة، غير ممكنة التطبيق في ظل الواقع التعددي للمجتمع العراقي، إلا إذا تم فرضها قسراً. وبتعبير آخر، يمكن القول إن أهدافها لا ترقى إلى مستوى الرد الواقعي على التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية، القائمة منها وتلك التي تستجد باستمرار على أرض الواقع. غير أنها في حالة منافسة غير مبررة تصل إلى حد الصراع فيما بينها، عندما يتعلق الأمر بالأيديولوجيات المتبناة وبتوزيع الأدوار. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا التشظي السياسي الذي يتجلى بشكل خطير في الساحة العراقية، داخل وخارج الحركات السياسية، مادام الهدف الظاهر هو تحرير العراق والتعامل مع حالات التشظي ومحاولات التفكيك والتبديد الثقافي وتمزيق نسيج المجتمع العراقي؟ وما هو الأثر السلبي لفعلها متفرقة ومتصارعة على المجتمع؟ وكم تكسب من ثقة الإنسان العراقي وهي تنأى بنفسها عن بناء جسور التعاون بينها من جهة، وبينها وبين تشكيلات المجتمع التقليدي من جهة أخرى؟

غني عن القول إن هناك أسباب خارجية وأخرى محلية لاستمرار هذا الوضع. أما الأسباب الخارجية فهي عديدة، وما يهمنا في هذا السياق هو دور دول الجوار العراقي، دون التطرق إلى أدوار الدول الأخرى. إذ غالباً ما تسعى هذه الدول إلى تحريك العمل السياسي في العراق، بتجلياته المتعددة، عبر التشكيلات التقليدية والحداثية، لخدمة سياساتها واستراتيجياتها. كما أن النزعات التقليدية (العشائرية والطائفية وغيرها) تلعب دورا آخر في ما يجري من تشظي، ولذلك لا يعود غريباً تخلف الأحزاب السياسية العراقية عن لعب دورها المتوقع في عملية الصراع السياسي، داخلياً وخارجياً، ما دامت متسقة مع تلك العوامل. فعلى صعيد الصراع الداخلي، تحولت بعض الحركات والأحزاب إلى ترديد مقولات تتنافى مع السياقات الديمقراطية لتأخير تحكيم الديمقراطية في عملها ونشاطها تحت أعذار كلاسيكية، كالخطر الخارجي والاحتلال، مغيبة بذلك آلية صناعة القرار الديمقراطي ومتابعته، ومساءلة المسؤولين عن تنفيذه، ومغيبة آلية تداول السلطة، هذا إلى جانب عجزها الواضح عن تكييف قدراتها لتستقبل التحديات والتعامل معها بنجاعة.

٥- المجتمع المدني في العراق: بعض المؤشرات الأساسية:[١٦]

ليس لدينا في العراق دراسات عن منظمات المجتمع المدني، بل إن مصطلح (المنظمات الطوعية) أو (غير الحكومية) كان يطلق عادة على المنظمات، التي تعد امتداداً للنظام السياسي ذاته، مثل منظمات المرأة والشباب والأطفال وغيرها. ولم تكن النقابات والمنظمات والجمعيات المهنية، مع استقلالها ـ النظري على الأقل ـ تنشط خارج دائرة النظام السياسي وأيديولوجيته. ونحن في هذه الصفحات نتناول منظمات طوعية، مستقلة، أي غير حكومية، لا بالمعنى المباشر ولا بالمعنى غير المباشر، تقول ذلك دون أن نهمل حقيقة أن هناك منظمات غير حكومية للمرأة وللطلبة والشباب، ولحقوق الإنسان وغيرها. كانت في حالة خصومة وعداء مع الدولة، إلى حد اضطرت معه للعمل بسرية، أو لنقل نشاطاتها خارج العراق كجزء من حركة المعارضة للنظام.

معلومات أولية عن المنظمات غير الحكومية:

بلغ عدد المنظمات التي شملتها الدراسة (١٦٧) منظمة، موزعة جغرافياً على كافة أرجاء مدينة بغداد.

جدول رقم (١)

توزيع المنظمات غير الحكومية على جانبي مدينة بغداد

الموقع	العدد	%
جانب الرصافة	١٠٠	٥٩.٩
جانب الكرخ	٦٦	٣٩.٥
غير مبين	١	٠.٦
المجموع	١٦٧	١٠٠

ويلاحظ أن جانب الرصافة يضم حوالي ٦٠% من هذه المنظمات. وقد يرجع ذلك إلى أن منظمات عديدة تركز نشاطها على المتضررين، والفقراء وغيرهم بدأت نشاطها في مدينة

[١٦] ـ هذه المؤشرات مستمدة من دراسة ميدانية أجراها مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية في مدينة بغداد ٢٠٠٤ عام

الصدر (الثورة)، وهي مستوطن بشري واسع وكبير، فضلاً عن إن الامتدادات البشرية للرصافة تفوق امتدادات الكرخ.

من جانب آخر، تظهر البيانات إن مساهمة المرأة في قيادة تلك المنظمات، رغم انخفاض نسبتها مقارنة بالرجل، فإنها تكتسب أهمية خاصة، كونها تؤشر حضوراً للمرأة العراقية في مراكز اتخاذ القرار في وقت كانت فيه مستويات الأمن الاجتماعي قد تدهورت، وتحملت المرأة جانباً مهماً من أعباء ذلك التدهور.

جدول رقم (٢)

توزيع المنظمات بحسب نوع قادتها

نوع القادة	العدد	%
ذكور	١٤٢	٨٥
إناث	٢٤	١٤.٤
غير مبين	١	٠.٦
المجموع	١٦٧	١٠٠

إن ١٤.٤% من المنظمات ترأسها نساء، ومع إن معظم هذه المنظمات نسوية، فإن من المهم أن نلاحظ العدد الكبير نسبياً من المنظمات النسوية، والذي يعكس تنوعاً في مرجعيات النظر إلى قضايا المرأة، خصوصاً وإن بعضها هو امتداد للأحزاب السياسية، وبعضها الآخر مستقل. وقد تأسس في الآونة الأخيرة مجلس للنساء العراقيات، كبديل للاتحاد العام لنساء العراق. كما شهدت الفترة الماضية نشاطات واسعة للمنظمات النسوية عكست جوهر المجتمع المدني، من حيث اعتراضه على قرارات يعدها غير دقيقة؛ ومنها على سبيل المثال التظاهرات والمؤتمرات التي نظمت للإعراب عن رفض قرار مجلس الحكم رقم ١٣٧ ، والقاضي بإلغاء قانون الأحوال الشخصية.

لقد أشرنا إن بعض المنظمات غير الحكومية وجد منذ سنوات، بل منذ عقود، سبقت عام ٢٠٠٣ وكما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

توزيع المنظمات غير الحكومية بحسب سنوات تأسيسها

سنوات التأسيس	العدد	%
قبل ١٩٥٠	١٠	٦
قبل ١٩٦٠	١١	٦.٥
قبل عام ١٩٧٠	٣	٢
قبل عام ١٩٨٠	٤	٢.٣
قبل عام ١٩٩٠	٦	٣.٥
قبل عام ٢٠٠٠	١٤	٨.٣
بعد عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٢	٧	٤
بعد نيسان ٢٠٠٣	١١٢	٦٧
المجموع	١٦٧	١٠٠ (مقربة)

ويتضح من الجدول رقم (٣) إن (١٤.٥%) من المنظمات تأسست قبل عام ١٩٧٠، بل إن حوالي ١٢% من المجموع تأسست أبان النظام الملكي. وبين ١٩٨٠-١٩٩٠ تأسست ٥.٨% من مجموع المنظمات، وبين ١٩٩٠-٢٠٠٠ تأسست ٨.٣% من المنظمات. غير أن النسبة الأعلى منها، وتبلغ ٦٧% من المجموع تأسست بعد نيسان ٢٠٠٣.

لقد كانت المؤسسات التي وجدت في العراق قبل نيسان ٢٠٠٣ تتوزع كما يلي:

أـ منظمات مهنية صرفة (مثل نقابات الأطباء والصيادلة والمهندسين واتحاد الحقوقيين وغيرهما).

ب ـ منظمات اجتماعية (مثل اتحاد النساء والشباب والطلبة).

جـ ـ منظمات تعاونية للإنتاج والتوزيع والتسويق.

د ـ جمعيات ذات أهداف فنية أو خدمية، مثل: الجمعية العراقية للسيارات وجمعيات توزيع الأراضي.

هـ ـ جمعيات أدبية مثل اتحاد الأدباء والنوادي الثقافية. وغيرها.

إن من المهم أن نلاحظ أن كثيراً من الجمعيات والمنظمات التي تأسست قبل عام ١٩٧٠ أغلقت أبوابها أو هاجرت إلى خارج القطر. أما المنظمات التي وجدت بين ١٩٧٠ـ٢٠٠٣، فقد كانت امتداداً للنظام السياسي أو منسجمة معه فكرياً. وقد أدى انهيار ذلك النظام إلى ظهور عشرات المنظمات غير الحكومية ذات الأهداف المتنوعة، والتي كان بعضها جديداً على المجتمع العراقي.

رابعاً: الأدوار التقليدية والحداثية: نحو تنمية تمكينية:

على الرغم من عدم سهولة تحديد إطار واضح ودقيق للمبادئ والمفاهيم التنموية والتمكينية التي تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتأثرها الشديد بمقتضيات المرحلة الانتقالية، وبتداخل وتشابك الأولويات الوطنية والتنموية في عملها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون بذل الجهد اللازم لتحديد رؤية تنموية تمكينية واضحة. فتحديد الرؤية يبقى شرطاً ضرورياً لا غنى عنه للنجاح في تحديد الأهداف الواضحة، والآليات المناسبة والقادرة على تحقيق وتجسيد تلك الرؤية. وإن يتم ذلك بشكل ينسجم مع تطلعات الناس، ومع ما يستجد من تطورات داخلية وخارجية، الأمر الذي يمنح تلك الرؤية الصلابة والشرعية والديمومة.

إن المعطيات السياقية التي تحيط بدور وبأداء المؤسسات المجتمعية العراقية، سواء تلك المرتبطة بالبيئة الداخلية (كالنظام السياسي والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافة الدارجة) أو الخارجية (كتأثير الاحتلال الأمريكي والتطورات الدولية والتمويل الأجنبي)، هي على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد مدى قدرة المؤسسات العراقية على تأدية دور تمكيني. ومن معطيات البيئة الداخلية التي اتضح أن لها أثراً كبيراً ومميزاً على عمليات التمكين، وينبغي التعامل معها بجدية، تداخل المضامين والمواقف الوطنية والمجتمعية إزاء الاحتلال، وما يترتب على هذا التداخل من تحديات في تحديد الأهداف والآليات المناسبة، التي تخدم كلا المهمتين. ومن هذه المعطيات، أيضاً، تبلور الكثير من النزعات السلبية في الساحة العراقية، كحالات الفردنة في اتخاذ القرارات والمبادرات، والارتجالية، والتهميش والإقصاء للآخر، وضعف الشفافية والمساءلة، وتراوح تطبيق القانون، والشخصنة على حساب المأسسة، وتغليب المكاسب الخاصة على المصلحة العامة، وتفريغ المؤسسات من مضامينها المهنية. أما المعطيات الخارجية، فمن أهمها الانكشافية الكاملة لأميركا (وخاصة في الجوانب الاقتصادية)، والتحول في المناخات الدولية باتجاه التهميش للمجتمعات النامية، وكذلك رهن إرادة الاقتصاد بالاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما ينطوي على ذلك من تبعية ومن فقدان للقدرة على التخطيط المستقل والهادف والجاد، الذي يستجيب لرغبات الناس وحقهم في الاستقلال والحياة الكريمة.

إن عمليات التحديث والتمكين تواجه مشكلات كبيرة عند تفاعل التشكيلين التقليدي والحداثي، لعل أهم هذه المشكلات:

١-غياب منظور تنموي جامع: نتيجة لغياب أولويات عراقية واضحة، تتمحور حول منظور تنموي عراقي متفق عليه، وغياب آلية تنسيقية فاعلة بين السلطة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. كما أدى هذا الغياب لتعزيز أجندات الممولين التنموية ومنظورهم السياسي، وتسهيل تبعية مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لهم. وقد أصبح ذلك أكثر احتمالاً مع ضعف حكم القانون والشفافية والديمقراطية، وضعف ثقافة تداول السلطة في داخل مؤسسات السلطة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. لقد نجم عن ذلك كله أن نسبة كبيرة من هذه المنظمات فشلت في أداء واحدٍ من أهم أدوارها، المتعلقة بوجوب مراقبة أداء الدولة/ السلطة، ومدى التزامها بالدستور والقانون، و التزامها بواجباتها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، أو التعددية ، أو حرية التعبير؛ بل انساقت العديد من هذه المنظمات إلى تسويغ بعض هذه الانتهاكات. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه جيمس ميتلمان[١٧] في إن طبيعة المنظمات المدنية في مجتمعات الديمقراطيات الناشئة، تبدو غير معنية بالتطورات التي تحدثها التحولات في المرحلة الانتقالية على الشرائح الفقيرة، العمال، أو الصناعة المحلية، أو مراقبة التحول الديمقراطي، مما يتيح للنخب المستفيدة أن تمرر الكثير من السياسات الانتقالية، وفرضها دون مراقبة مدنية تضمن مصالح وحقوق الشرائح الاجتماعية المختلفة.

٢-عدم تجذر مفهوم القيادة التنموية: مما أدى إلى سلبية الدور الذي قامت به السلطة الحكومية تجاه مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، خصوصاً في السنوات الأولى من عمل هذه المؤسسات. وعلى الرغم من المحاولات العديدة لمنظمات المجتمع المدني في إقامة علاقة تكاملية وديمقراطية مع الأجهزة الحكومية، وفي تعزيز جسور الثقة بينهما. إلا أن ضعف السلطة والأداء الحكومي وفقدان الثقة، وطغيان ثقافة الولاء بدلاً من ثقافة الإنجاز لم يسمح بالتوصل إلى تعاون مثمر وكاف بين الفريقين، كما شكل تخلخل الوضع الأمني، وتردد السلطة في حماية منظمات المجتمع المدني، وإشراكها في صناعة القرار جزءاً من أسباب قصور أداء الجانبين.

٣- غياب قيم الديمقراطية: في المجتمعات الديمقراطية تظهر العديد من المؤسسات والمجالات التي تساعد في التعبير والممارسة، إلا إن ما نجده في المجتمع العراقي اليوم هو التقلص الواضح في الفرص الديمقراطية، وانسداد آفاق الاندماج والحوار، حيث تحددها في كثير من الأحيان الوسائل التقليدية البعيدة عن النضج المجتمعي لهذه الممارسات.

---

[١٧]- James Mittelman " Globalization Syndrome" Princeton University Press N.Y ٢٠٠٠.

٤- تشتت الولاءات في التشكيلات التقليدية: إن قراءة للدور العشائري أو الإثني أو الطائفي أو المناطقي في تاريخ المجتمع العراقي تظهر أنها، وإن شكلت أداة ضغط ثقيل على السلطة الحكومية، فإنها لم تكن قادرة على بناء هوية وطنية National Identity ، وهي بناء يشترك فيه معظم الأفراد على أساس قاعدة المشاركة، من خلال سلطة تؤمن ترابط عناصر الهوية. أي أن التشكيلات التقليدية العراقية لم تنجح في أن توجد بنية للمشاركة الفعالة مع بعضها البعض، على نحو يفضي لخلق ثقافة وطنية ينتمي لها الجميع، ولذلك كان مفهوم المواطنة عندها هشاً قابلاً للانهيار. إن قيام بعض هذه المنظمات على روابط قومية، أو إثنية، أو دينية، أو طائفية، أو عشائرية أو غيرها من البنى التقليدية، أدى إلى تناقضات ذاتية، أو تناقضات فيما بينها، وغالباً ما يفضي ذلك إلى تشويه فكرة المجتمع المدني نفسه.

٥- تناشز الحقوق والواجبات: إن الحقوق والواجبات جانبان متسقان ومترابطان، ولا يجوز أن ينفك أحدهما عن الآخر في الحياة العملية. وهنا نقف عند تحليل عالم الاجتماع العراقي علي الوردي حين يقول: كانت العصبية القبلية أو المحلية في العهد العثماني قائمة على مثل هذا الاتساق بين الحقوق والواجبات: فالفرد يتوقع من عشيرته أو محلته أن تقف إلى جانبه في الملمات، وتنجده إذا تخاصم، وتأخذ بثأره حين يقتل، والمفروض فيه أن يكون من جانبه مستعداً للقتال معها في المعارك، والمساهمة في الديات، وكل الفعاليات دون أن يسأل: لماذا؟؛ لكن الحضارة الحديثة جلبت معها مفهوما للعلاقات الاجتماعية هو مفهوم "الوطن"، بدلاً من مفهوم العشيرة أو المحلة، وإن الحكومة بمؤسساتها وقوانينها هي التي يجب أن يخضع لها الفرد بدلاً من الخضوع للعرف العشائري، وهذا أدى في نفس الوقت إلى ظهور حالة التناشز الاجتماعي. فالمواطن بات يحفظ الحقوق التي لديه على الحكومة ويهتف بها ويخطب فيها، لكنه ينسى أن الحكومة لها واجبات على الفرد يجب أن يقوم بها. فالإنسان العراقي عموما أسرع إلى القيام بحقوقه منه إلى القيام بواجباته[١٨].

٦-مراوحة أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني: أدى تنامي اعتماد هذه المؤسسات والمنظمات على التمويل الخارجي لتنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية، وإهمالها الاعتماد على الذات، إلى المزيد من تحكم الممولين في التوجهات التنموية العراقية. وبالتالي، تحكمهم في تحديد المسارات والتوجهات التي تنشد بناء المجتمع واستقلال إرادته السياسية. ويلعب السبب البنيوي دوراً في أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني . إذ شكل ضعف التنسيق والتعاون فيما بينها -ضمن منظور تنموي متفق عليه مع الحكومة- وغياب التكامل

[١٨] الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٥، ص٣٠٠-٣٠١.

الهادف بين نشاطاتها، وضعف الوعي بأهمية تعزيز آليات تطوير أدائها، شكل ذلك كله سبباً في زيادة هشاشة أدائها .

٧- استمرار الوضع المجتمعي المأزوم : بدد الوضع المأزوم في العديد من المناطق العراقية من إمكانية تحقيق دور تنموي فاعل لمؤسسات المجتمع المدني. إذ عمق استمرار الاحتلال وانهيار البُنى التحتية، والتمزق في النسيج الاجتماعي داخل المجتمع العراقي، وتداخل مهام التحرير والبناء مع غياب المأسسة والديمقراطية، وغياب المساءلة وهشاشة أجهزة السلطة وضعف الثقة بها، مظاهر الأزمة المُعاشة في العراق. إلى جانب ذلك، كان ضعف الثقة بالمنظمات غير الحكومية، والاعتبارات غير المهنية التي تسود بها سبباً في السلبيات التي يحفل بها الفضاء العام. إن جميع هذه المتغيرات لعبت دوراً رئيساً في تبديد فرص تمكين المجتمع العراقي وتطوير أدواته بطريقة رشيدة وهادفة، وفي تفويت الفرصة عليه لصوغ أولوياته بحرية[١٩].

٨-الدور المتأرجح للمانحين والممولين: أي الهيئات التي تقدم للمجتمع المدني العون المادي والتدريب وغيرها. ويبدو أن هذه الجهات لعبت دورين غير متسقين: أحدهما إيجابي والآخر سلبي. ويتمثل الدور الإيجابي في توفير الأموال للمشروعات العراقية، وتوفير التدريب وبناء القدرات. غير أن الدور السلبي تمثل في ضعف التنسيق بين برامجها التنموية وسياساتها، وحساسيتها المحدودة لأولويات العراقيين وتطلعاتهم، أضف إلى ذلك سعي بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل بصرف النظر عن الأجندة العراقية المفترضة أو المنشودة. ونتيجة لذلك، تحول التعاون بين العراقيين والمانحين إلى محصلة غير منصفة للعراقيين، تتمثل في فرض شروط مجحفة وغير واقعية مقابل الدعم التنموي المقدم؛ أي أن غياب التوازن بين مقاربة العراقيين التنموية ومقاربة المانحين أن يلغي بعض النتائج الإيجابية للعون المقدم. على صعيد آخر، يلاحظ إن بعض هذه المنظمات تستمد وجودها من دعم المؤسسات أو الأحزاب الدينية التي تستثمر الرأسمال الرمزي للجماعة المحددة، وهو ما يخلق تناقضاً جوهرياً بين هذه المنظمات ومفهوم المجتمع المدني. لذلك شكل التمويل وآلياته عقبة حقيقية في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وغالباً ما كان سبباً في التأثير على استقلاليتها، أو كان سبباً في خضوعها لاشتراطات المانحين، التي قد لا تتسق مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

٩- تفاقم الفساد الإداري والمالي: أدى تفاقم مستويات الفساد المالي والإداري على مختلف الأصعدة في العراق، كما تشير إلى ذلك تقارير الشفافية الدولية للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ [٢٠]، إلى فقدان ثقة المانحين والممولين بمؤسسات المجتمع المدني، وساد جو من الارتياب بينهما،

---

[١٩] انظر للمزيد:د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني والمتغيرات الاجتماعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، مجلة دراسات – اجتماعية، بيت الحكمة، ٢٠٠٦، ص٦٠-٦٦.

[٢٠] -Transparency International reports, ٢٠٠٦ and ٢٠٠٧.

أسهم بشكل أو بآخر في تبديد إمكانية أن تلعب دوراً مهماً في تمكين العراقيين وتعزيز قدرات المجتمع الذاتية .

ومما لاشك فيه أن السنوات الخمس الماضية التي أعقبت الاحتلال قد كشفت عن الكثير من مكامن الضعف والخلل وأوجه القصور الذاتي لدى المؤسسات الرسمية، السياسية منها والعملياتية والخدمية وغير الخدمية. فقد كشفت الظروف المحيطة عن هلامية وضعف في بُنى وأداء ورؤى وأهداف واستراتيجيات الكثير من هذه المؤسسات، مما انعكس سلباً على سياساتها وخططها وبرامجها ومبادراتها وأنماط تفاعلها مع الجمهور، وعلى درجة استجابتها الفعلية لما يواجهه من تحديات؛ الأمر الذي حد كثيراً من قدرتها التمكينية على المستويين الوطني والمجتمعي- المدني. وكانت سنوات الاحتلال، وما نجم عنها من تدمير لقوة الدولة وقدرتها على الرقابة والمتابعة، وانهيار منظومة المؤسسات بشكل شبه تام، عوامل حاسمة في تحول الفساد إلى ظاهرة واضحة، طالت معظم قطاعات الدولة من دون استثناء ، على الرغم من أن مثل هذه البنية لا يمكن أن تتسق مع القيم الديمقراطية، التي تقوم أساساً على دولة القانون والمؤسسات. وكان من أبرز هذه الظواهر تهريب الأموال والآثار، وبيع العشرات من المعامل التابعة للتصنيع العسكري والقطاع العام، وملايين الأطنان من المعدات الصناعية على أنها خردة، وظاهرة التزوير من أجل استيفاء شروط الوظائف، خاصة العليا منها، وظاهرة تعيين الأقارب، وغيرها...

١٠- مشكلات التسييس: إن غالبية منظمات المجتمع المدني مُسيّسة، ترتبط من حيث مرجعيتها الفكرية، أو السياسية، بأحزاب وجهات فاعلة في الساحة السياسية، مما أفقدها القدرة على التعبير عن المجتمع المدني ككل، إن لم تضع نفسها بمواجهته.

١١- هدر المؤسسات والطاقات المنتجة: بسبب ظروف النشأة المرتبكة، والافتقاد إلى الخبرة، وربما الوعي الذاتي بماهية المجتمع المدني، تعاني غالبية منظمات المجتمع المدني في العراق اليوم من ضعف هيكلي فيها بالعمل المؤسسي، والخبرات التنظيمية، والإدارة، وبناء الاستراتيجيات الخاصة بها. لقد نجم عن ذلك فقدان هذه المؤسسات لوظائفها العامة (الإدارية، الخدماتية، أو الإنتاجية) مما أوقعها في حالة من الجمود والعطالة. والمشكلة أن الكثير من الأداءات تتم بشكل خفي في معظم الأحيان، فهناك هياكل تنظيمية ولوائح معمول بها، ونظم علاقات وترقية غير رسمية تعمل في الخفاء، أو من خلال الأعراف التي تتنافى مع قوانين البلد ودستوره. إنها مؤسسات ملغومة بالبُنى العصبية، وبدلاً من أن تقوم المؤسسة على الكفاءة و الإنجاز والتميز في الأداء، وعلاقات السلطة الوظيفية، لخدمة الإدارة والإنتاج، وبدلاً من أن تقوم على حكم الكفاءة Meritocracy التي تبنى وتصنع، وتستند إلى المعرفة والاقتدار، تتحول المؤسسات إلى مراكز للولاء، وهو ولاء يقابله الحصول على النصيب من الغنيمة[٢١] .

[٢١] –انظر للمزيد حول الموضوع: مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي: بيروت، ٢٠٠٥، ص ٦٤٤-٦٥.

١٢- مشكلات التشرذم والانفلات في منظمات المجتمع المدني: على الرغم من التغيرات الكبيرة التي شهدت خلالها ولادة آلاف من المنظمات والجمعيات على الساحة العراقية، إلا إن العديد ممن أسسوا وانشأوا جمعيات ومنظمات غير حكومية أصبحوا يتربحون من التمويل الأجنبي على حساب الخدمة الحقيقية للمجتمع، وبالتالي أصبحت هذه المنظمات فرصة لإثراء البعض وتكوين الثروات على حساب الخدمة الحقيقية، وكان الوضع في الماضي أن التطوع هو الأساس. وقال البعض إن التطوع لا يصلح ولابد من الاحتراف؛ غير أن الاحتراف لم يحل المشاكل، بل إنه خلق حالات فساد متعددة لمحاولة البعض التربح من النشاط الأهلي، وهذا عيب خطير في ممارسات المجتمع المدني الراهن. كما يعاني منظمات المجتمع المدني من الانفلات وعدم وجود ضوابط تضعها الحكومة على حركة المجتمع المدني، فنحن نفهم أن المجتمع المدني لكي يزدهر ويقوم بواجبه لابد أن تكون هناك حرية لحركته، ولكن هذه الحرية لابد أن تكون ضمن الحدود المقبولة، كي لا تخترق ثقافتنا وتهتز ثوابتنا.

١٣- اتسمت الإنجازات على صعيد المجتمع المدني بالاعتماد على الرؤى والأطروحات العامة على حساب خصوصية التجربة المجتمعية العراقية. بمعنى إن العديد من تلك التجارب شدت الفكر والعاطفة والحركة صوب الخارج العراقي، أكثر من تأكيدها على أولوية الداخل في إنجاز ذاته القيمية[٢٢].

إن التنمية التمكينية للمؤسسات التقليدية والحداثية تتطلب إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين السلطة الحكومية ومؤسساتها من ناحية، والقطاعين الخاص والأهلي من ناحية أخرى. وذلك بغرض تعزيز دورهما والاستفادة مما لديهما من قدرات وإمكانات وموارد. إن قيام علاقة جديدة على أساس الشراكة والتوازن بين هذه الأطراف، من شأنه أن يعفي السلطة الحكومية ومؤسساتها من تقديم بعض الخدمات التي تستطيع المنظمات الأهلية تقديمها، وربما بفعالية أفضل، وبكلفة أقل، كالخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات العاملة في المجال الصحي (الخدمات الأولية الوقائية) على سبيل المثال. كما إن القطاع الخاص يتمتع بمهارات وخبرات مهمة مماثلة، يمكن الاستفادة منها في إدارة الكثير من المشاريع والنشاطات التي تديرها الحكومة. كما إن هناك ضرورة بالغة لتنظيم عمل المؤسسات من أجل تعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على المستوى القطاعي، وذلك للحيلولة دون التكرار والازدواجية في المشاريع والنشاطات. على صعيد آخر، فإن الضرورة تقتضي أيضاً تعزيز التنسيق المناطقي ، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة، بهدف تشجيع ورعاية المبادرات المحلية.

[٢٢] - د.عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني في العراق، مصدر سابق، ص٦٠-٦٦.

أما بخصوص المؤسسات الخدمية، وخاصةً تلك المعنية بالبنى التحتية (الكهرباء والماء والصرف الصحي) فقد كانت أكثر سوءاً خلال الفترة المنصرمة، وخاصة في الظروف الصعبة الراهنة[٢٣]، مما يتطلب وقفة جادة ومسؤولة من أجل زيادة وتحسين نوعية الخدمات، وتوسيع رقعتها (أفقياً ورأسياً) لتشمل جميع المناطق والفئات والمجالات والمستويات .

أما بخصوص شبكات الأمان الاجتماعي، فإن الكثيرون ينظرون إليها بوصفها آليات لإشباع حاجات فئات وشرائح معينة في المجتمع، سواء من خلال تمكينها أو تقديم العون المنظم لها. بينما يعتقد آخرون أن نظم الأمان تقع في فئتين، أحدهما التأمينات الاجتماعية، وثانيهما المساعدات الاجتماعية. وفي اعتقادنا، أن لكلا النظريتين مبرراتها. وإن من المهم أن تكون شبكات الأمان والضمان الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الناس كمواطنين، لا كمجرد رعايا، وخصوصاً في مراحل التحولات الكبرى التي تعيد ترتيب أولويات المجتمع، وتؤثر عميقاً في ثقافته، وفي تصورات مواطنيه حول حاضرهم ومستقبلهم .

إن عراق اليوم يشهد بناء مؤسسات جديدة انطلاقاً من مرجعية مختلفة حول دور الدولة، وعلاقاتها بالمجتمع، تؤسس لنظام لا مركزي، وتوفر بيئة ملائمة لظهور منظمات المجتمع المدني على نحو يأخذ طابع المبالغة أحياناً، كما تؤمن للثقافات الفرعية فرصة التعبير عن خصوصياتها، في إطار الهوية الوطنية، وتهيئ مناخاً جديداً للحديث عن حقوق الإنسان وكرامته وتطرح فكرة أن الحرية هي الوجه الآخر للتنمية، وأن الحكم الصالح هو أحد العناصر الأساسية في إستراتيجية التنمية المستدامة. غير أن ذلك كله، مع أهمية تلك المرجعية، يواجه جملة من العقبات التي ينبغي مواجهتها من خلال إجراءات تعتمد على قرار سياسي عقلاني، بقدر ما تعتمد على استجابة ناجحة من جانب المجتمع ومرونة كافية من جانب السوق، أي باختصار، إن المستقبل يتطلب بناء علاقة متينة، تعكس حقوقاً وواجبات، متضمنة في عقد اجتماعي، ما بين دولة لا تعتمد اللامركزية دورها، ومجتمع يرمي بكل ثقله على الدولة ويحملها كامل المسؤولية، وسوق يتحرر من فكرة التحول المفاجئ والسريع نحو تحرير أو إعادة هيكلة الاقتصاد، وخصخصة غير مدروسة، ورفع للدعم الحكومي لقطاعات وخدمات معينة. إن ذلك العقد الاجتماعي الجديد، هو الذي سيجعل مسؤولية شبكات الأمان والضمان الاجتماعي الوطنية مسؤولية مشتركة لكل الأطراف، كما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من نظام يجسد مبدأ المواطنة، بكل ما تشتمل عليه من حقوق وواجبات بدلاً من فكرة المساعدة الطارئة، بل وحتى المساعدة المنتظمة، التي لا تعالج جوهر الظواهر بقدر ما تتعامل مع مظاهرها الخارجية .

إن أولوية السياسة الاقتصادية ينبغي أن تتجه إلى حماية الفقراء، عن طريق تأمين شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة والقادرة على احتواء الآثار السلبية لعملية التحول الاقتصادي، التي

[٢٣] - أنظر للمزيد من التفاصيل: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، ٢٠٠٦

تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أواخر عام ٢٠٠٤، في إطار الاتفاق المبرم مع نادي باريس حول مديونية العراق، وما تؤدي إليه من تجميد للأجور، وإلغاء لدعم الأسعار وتخفيف الإنفاق على التعليم والصحة والصرف الصحي والماء والكهرباء .

إن الحوار في عراق اليوم ينبغي أن يكرس من أجل التحديث والتأصيل الرشيدين، وحوار من أجل العلاقة الجدلية اللازمة بين الأوعية التقليدية والحداثية، وتوظيفها لتقديم الخدمة الأفضل ، وبالتالي فإن الوضع الحالي معقد بدرجة عالية. فالفضاء الخارجي لا يمكن الركون إليه كلية لتخليص العراقيين من الاحتلال؛ ووضع معقد بهذه الدرجة يستدعي حلولاً غير تقليدية، يأتي في مقدمتها توظيف تشكيلات المجتمع العراقي وطاقاته، والتخلص من الصراعات الجانبية، سعياً وراء التخلص من الاحتلال. ومما لاشك فيه، إن هذا الغرض لا يمكن خدمته من خلال تنمية تقليدية وعملية تمكين بمفهومها المُجزأ. لذا فإن المجتمع العراقي أمام خيارات لتوسيع دائرة و تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني التقليدية، والتي استخدمها العراقيون بنجاعة خلال العقود السابقة، والاستفادة من التجارب الإنسانية الغنية، والتي ستساهم في بلورة رؤية إنسانية لمستقبل المجتمع العراقي.

الخيارات التمكينية:

إن ضخامة الآثار المترتبة على السياسات التدميرية للاحتلال تحول دون قدرة أي من المؤسسات أو القطاعات أو القوى على مواجهة هذه الآثار منفردة، مما يتطلب تطويراً للآليات التي توفق بين جهود القطاعات الحكومية والمبادرات الشعبية، لتحقيق التكامل في إطار تعزيز حالة النهوض المجتمعي. كل ذلك -وغيره- يتطلب إحداث تغييرات عميقة في البيئة التمكينية (بنية ووظيفة) للتشكيلات التقليدية والحداثية في المجتمع، وفقا للتصورات الآتية :

١-إحداث تغيير نوعي وجوهري في مرجعية شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في العراق، تأخذ في اعتبارها الدور الجديد للدولة في بيئة سياسية، تتفاعل في إطارها عناصر اللامركزية والديمقراطية، وحق التعبير الثقافي عن الذات، إلى جانب الدور المرتقب لمنظمات المجتمع المدني، وخصوصاً في مجالات التمكين، ودمج مفهوم النوع في سياقات التنمية، وممارسة الرقابة على تطبيقات حقوق الإنسان. إن هذا التعبير يتطلب التحرر من فكرة العون المؤقت أو الدائم، وتأكيد فكرة توفير المشاركة في حياة المجتمع، باعتبار أن ذلك هو جوهر عملية التنمية البشرية.

٢-أن تنبثق الرؤية التمكينية من الإقرار بالآثار السلبية للاحتلال، وضرورة الانتباه الجاد أيضاً إلى المعوقات والتحديات الداخلية.

٣-أن تتوفر الإرادة السياسية، والموارد اللازمة لتحويل الرؤى التنموية- التمكينية إلى أهداف واضحة ومحددة.

٤- أن يتم التعاطي مع التمكين، كمفهوم وكعمليات على أسس مهنية وواقعية، بعيدة عن العفوية والارتجال وعن النزاعات والانتماءات الضيقة، وضغوطات الجهات الممولة.

٥-أن تنسجم الأجندة التنموية مع أولويات المجتمع العراقي، وذلك عبر إشراك المجتمع ذاته بقطاعاته المختلفة في تحديدها، وخاصة القطاعين الخاص والأهلي. ذلك أن عملية التمكين مجهود يقوم بالأساس على رأي ورغبة الناس العاديين، وعبر التوافق الحواري بينهم. وبهذا يعاد الاعتبار لدور الفرد العراقي في العملية التنموية على أنه جزء فاعل في عملية التمكين فكراً وسلوكاً.

٦-ألا يقتصر وضوح الرؤى التنموية والتمكينية على الفئات الإدارية العليا، وأن يُطال ذلك المستويات الوسطى والدنيا أيضا.

٧ -أن ينظر إلى عملية التمكين على أنها عملية متراكمة ومستدامة ومتشابكة، ومع مختلف المجالات، وليس كعملية مؤقتة ومنفصلة ومستقلة .

٨-من الضروري أن تعبر الرؤى والعمليات التنموية والتمكينية عن مصالح وهموم وتطلعات السواد الأعظم من المجتمع العراقي، وألا تستند إلى بصيرة الخبراء والسياسيين والمانحين. ويتطلب ذلك التأكيد على أهمية مشاركة الجمهور بفئاته المختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يؤكد حميمية وجدلية العلاقة بين التنمية والحكم الصالح، وبالتالي بين المضامين التنموية والسياسية في المجتمع.

٩- تأكيد دور منظمات المجتمع المدني من خلال إيجاد معايير فعالة وواضحة، تحول دون ظهور منظمات شكلية، أو غير ذات دعم اجتماعي واضح، فضلاً عن ضرورة أن تكون برامجها واضحة، ومعايير تقويمها موضوعية، ومتحررة من سطوة الدولة وفروض طاعتها أيديولوجياً وسلوكياً، وتعميق وعي قادتها وأعضائها بأدوار منظماتهم في بناء وتعزيز شبكات الأمان الوطنية، مع التأكيد على توفير مصادر تمويل كافية لأنشطتها، تتناسب مع أهمية ونتائج برامجها .

إن منظمات المجتمع المدني التي يزداد عددها يومياً، والتي صارت تشكل جزءاً مهماً من الشبكة الوطنية للأمان الاجتماعي، يمكن أن تعيد الاعتبار للأنشطة الطوعية ذات التاريخ العريق في العراق، والتي كان لها حضورها قبل وبعد ظهور الدولة العراقية، من خلال الجمعيات والمنظمات والاتحادات الأهلية (ورعاية المعوقين والمشردين والأيتام)، ثم تراجع تأثيرها مع تعاظم سطوة الدولة ومركزيتها.

١٠- إعادة النظر في مجمل الإطار القانوني لشبكات الأمان والضمان الاجتماعي الوطنية، وخصوصاً القوانين والأنظمة التالية :

أ- نظام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ب-قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧

ج-قانون شبكة الحمأية الاجتماعية.

د- قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣.

١١-أن تواصل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، توسيع دائرة المستفيدين من راتب شبكة الحماية الاجتماعية، وتبني آليات تضمن وصول الإعانات إلى المحتاجين الحقيقيين، فضلاً عن توسيع المجالات لاحتواء المشمولين في مؤسساتها الإيوائية، وفي مراكزها التدريبية (بعد تطويرها)، وإن توفر لأعداد أكبر من العمال فرصة الحصول على ضمانات اجتماعية، وتواصل توسيع منافذ الحصول على فرص العمل من خلال الإكثار من مكاتب التشغيل، وتعزز ثقافة النوع الاجتماعي Gender بالتعاون والتنسيق مع وزارة شؤون المرأة، من خلال استراتيجية فعالة للنهوض بالمرأة العراقية؛ وأن توسع، وتعزز برامجها في مجال رعاية المعوقين وتمكينهم، وتشغيلهم من خلال الورش المحمية، بل أن سعة وخطورة وظائف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تستدعي إعادة النظر في هيكلها التنظيمي، وفي توزيع مسؤولياتها وبما ينسجم مع التحولات المجتمعية في الداخل، إلى جانب التطورات على الصعيد العالم .

١٢- إيجاد نظام متعدد الأطراف (وزارة العمل/ وزارة الصناعة/ منظمات المجتمع المدني/ منظمات رجال الأعمال/ النقابات..... إلخ) للقروض الصغيرة الهادفة إلى إيجاد مشروعات فردية وأسرية مدرة للدخل.

١٣-من المهم توفير مصادر تمويل كافية لشبكات الأمان و الضمان الاجتماعي، سواء من الدولة أو من المساهمات الطوعية، أو من مصادر الأوقاف، أو إيجاد مصادر جديدة يمكن للمواطنين أن يسهموا في إغناءها، كاليانصيب والأسهم والمسابقات وغيرها.

١٤- من الضروري إيجاد معايير واضحة وموضوعية لتحديد الفئات المستهدفة، ومراقبة أوجه الصرف من خلال إجراءات صارمة، مع إيجاد ضوابط محددة للقروض وسبل استعادتها، وتنميتها

١٥- إن شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف الفقراء والمهمشين، وفاقدي القدرة على استثمار الفرص المتاحة لهم. ينبغي ألا تنفصل عن نظام الضمان الاجتماعي، فكلاهما يؤلفان نظاما واحداً، يستهدف احترام حقوق الإنسان في العيش بأمان وكفاية. غير أن ذلك لا يعني إهمال حقيقة إن الشبكات الحالية ينبغي أن تتطور هي الأخرى، وأن تنجب شبكات جديدة تواجه الحاجات والمتغيرات المستجدة في حياة المجتمع. فعلى سبيل المثال، لابد من استثمار أموال الأوقاف والضمان الاجتماعي، وأموال صندوق الرعاية في توليد فرص ونظم جديدة للأمان

١٦-من الضروري أن يكون لدى كل شبكات الأمان الاجتماعي معايير استهداف واضحة للفئات المعنية، ووسائل محددة للوصول إليها، وتحديد دقيق للأولويات وللفئات التي ينبغي أن تحظى بعناية مميزة في هذه المرحلة، كالنساء المسؤولات عن إعالة أسر كبيرة مثلاً:

أ-قاعدة معلومات دقيقة وواضحة.

ب-دراسات موضوعية

ج-تقويم مستمر للنشاط ومتابعة للإجراءات.

١٧- تحديد مفهوم وطني للفقر، وتشخيص ملامح خارطته بشرياً وجغرافياً.

١٨- إن إلغاء الدعم، أو إلغاء نظام من النظم التي تكون شبكة الأمان الوطنية (كالبطاقة التموينية مثلا) ينبغي أن يتم بحذر شديد، وبعد إجراء دراسة معمقة لتحديد الآثار المحتملة ووضع البدائل الضرورية، التي يمكن أن تقلل من الثمن الاجتماعي والنفسي لعملية الإلغاء.

١٩-إن الحديث عن شبكات أمان (حديثة) ينبغي ألا يخفي حقيقة أن الحاجة إلى شبكات الأمان التقليدية ما زالت قائمة ومهمة، بل وينبغي تفعيلها، وتعميق آثارها على أن تكون جزءاً من المنظومة الوطنية القائمة، وليس بديلاً لها. إن ثقافة المجتمع العراقي ثقافة أصيلة (Genuine)، تستند إلى مرجعيات أساسها الدين والأعراف والتقاليد، وبذلك ما ينبغي عمله هو تفعيل منظمات المجتمع المدني النابعة من ثقافة المجتمع وثوابته. على سبيل المثال، تفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي Social Safety Nets التقليدية (صناديق الزكاة، التكافل، وغيرها). والتي تجسد في مضامينها وأبعادها وفاء للالتزامات المفروضة لوحدة الجماعة.

ومن أجل أن يصبح مفهوم التمكين الشمولي قابلاً للتطبيق، ينبغي توفير شروط النهضة التي تحدث عنها المفكر الجزائري مالك بن نبي، وهي الإنسان والرؤية والموجه النزيه والشرعي والمؤسسات الرشيدة والإرادة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من القطاعات الرئيسية التي تحتاج، من أجل تطويرها وتمكين العاملين فيها والمستفيدين منها، إلى تفصيل وتدقيق من خلال دراسات وورش عمل متخصصة. وتدعو الدراسة هذه المؤسسات للاسترشاد بمنهج التمكين من أجل تطوير برامجها المستقبلية ليتكامل عملها مع عمل باقي المؤسسات وليصبح أكثر تأثيراً وعمقاً.

المطلوب اليوم الوعي والأيمان بالدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدن ، وترجمته عملياً إلى نمط كلي متساند في الداخل والخارج، يجعل المجتمع المدني قادراً على التفاعل مع ظروف تلبية الحاجات الأساسية، بوصفها اعتماداً متبادلاً مع بيئة الإنسان العراقي، الذي يصبو إلى الخلاص من العنف واستعادة عافية مجتمعنا.

Arab Forum For Alternatives
منتـــــدى البـــدائل العـــــربي

منتدى البدائل العربي للدراسات مؤسسة تعمل من أجل مجتمع تسود فيه قيم و ثقافة الديمقراطية، في مجتمع قادر على حماية حقوقه والدفاع عنها من خلال حركة ديمقراطية مبنية على أساس علمي يحول دون استغلال المفهوم وتفريغه من مضمونه الحقيقي. ذلك من خلال توفير مساحة لتلاقي الخبراء والنشطاء والباحثون في مجال مجتمع المدني المهتمون بقضايا التغيير والإصلاح في المنطقة العربية، ويملكون رؤى بديلة يسعون لطرحها بشكل علمي وعملي لتطوير مجتمعاتهم على أساس قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

أهداف العمل:

- طرح رؤى بديلة لتطور المجتمعات العربية مبنية على أساس علمي مرتبط بالواقع العملي.
- الربط بين البعدين الأكاديمي والميداني للمجتمع المدني و المفاهيم المرتبطة به.
- ربط عمل المجتمع المـــدني بواقـــع المجتمـــع العربي، وترسيخ مبدأ المحاسبة.
- تنمية آليات للاشتباك مع المؤسســـات الدوليـــة المرتبطة بمجالات التغيير/الإصلاح.

أوراق منتدى البدائل العربي:

تناقش أوراق المنتدى الموضوعات المرتبطة بمجالات عمله مثل الحقوق المدنية والإصلاح والديمقراطية– المجتمع المدني والحركات الاجتماعية –التنمية اقتصادية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية– العلاقات دولية والعولمة. هذه الموضوعات مصنفة لمناطق جغرافية ، مصر، والمنطقة العربية، و المنطقة الأورو متوسطية و أخيرا دولي. تأخذ الأوراق شكل دراسات أو أوراق تحليل سياسات، أو أوراق توصية سياسية أو خبرات.

Arab Forum for Alternatives (AFA) is an organization that works for a society in which democratic culture prevails, for a society capable of protecting its rights and defending such rights through a democratic movement built on a scientific ground which safeguards the concept itself from being abused. This will be implemented by providing a space for experts, activists and researchers in the field of civil society who are interested in issues related to the reform/change process in the Arab region, and who have alternative visions seeking to put forward in a scientific and practical way aiming the development of their societies on the basis of Justice, Democracy and Human Rights values.

- **Objectives:**

- Providing alternative visions for Arab society development based on scientific basis related to the reality on the ground.
- Linking both academic and activist dimensions of civil society and related concepts.
- Linking civil society work with the Arab region's reality, and establishing accountability value.
- Developing mechanisms to network with international institutions working on reform/change issues.

- **AFA Papers:**

AfA papers tackles Different subjects related to its fields of work , such as Civil Rights, Reform & Democracy -Civil society and Social movements - Economic development & Socioeconomic rights- International relations & Globalization. This subject are divided to geographical regions, Egypt, Arab region, euro Mediterranean and international. The papers take the form of: studies, policy outlooks, policy recommendation, or Experiences.

اتصل بنا

"المنتدى العربي للبدائل" مسجل قانوناً كشركة ذات مسئولية محدودة (س.ت. ٣٠٧٤٣)

- العنوان: ٣ شارع الشيخ المراغي– شقة ٩٣ العجوزة– الجيزة– جمهورية مصر العربية
- تليفاكس:٣٣٣٥٩٨٥٢ ٢٠٢+
- بريد الكتروني: info@afaegypt.org
- الموقع الالكتروني: www.afaegypt.org
- الصفحة على بوابة جسور: http://www.e-joussour.net/en/node/٨٨٦

➢ **Contacts:**

AFA is registered as a limited liability company, under Registration No. ٣٠٧٤٣.

- Address : ٣ EL Sheikh EL Maraghi St. App ٩٣ – Agouza- Giza- Egypt
- Tele- Fax: +٢٠٢- ٣٣٣٥٩٨٥٢
- Mob: +٢-٠١٨٤٨٤٠١٣٠
- E-mail: info@afaegypt.org
- Website: www.afaegypt.org

Website on e-joussour Civil Society Portal: http://www.e-joussour.net/en/node/٨٨٦